

Distr.
GENERAL

A/52/525
24 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها
الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية
الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان والأقاليم

المساعدة الطارئة المقدمة إلى السودان

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١ - ٢	أولا - مقدمة
٢	٣ - ١٨	ثانيا - الحالة الراهنة في السودان
٧	١٩ - ٦٢	ثالثا - عمليات الطوارئ وعملية شريان الحياة للسودان
٧	١٩ - ٢٠	ألف - لمحة عامة
٧	٢١ - ٢٧	باء - التطورات السياسية والعسكرية المؤثرة في جهود الإغاثة الإنسانية
٩	٢٨ - ٣٢	جيم - القيود المفروضة على إمكانية الوصول
١١	٣٣ - ٣٧	دال - الأشخاص المشردون في الداخل
١٢	٣٨ - ٤١	هاء - المنظمات غير الحكومية
١٣	٤٢ - ٤٥	واو - المساعدة الغذائية الغوثية
١٤	٤٦ - ٥٧	زاي - المساعدة غير الغذائية
١٧	٥٨ - ٦٢	حاء - تقديم المساعدة إلى اللاجئين
١٨	٦٣ - ٦٨	رابعا - الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء
١٩	٦٩ - ٧١	خامسا - ملاحظات ختامية

9728553

أولا - مقدمة

١ - قامت الجمعية العامة، في جملة أمور، في قرارها ٣٠/٥١ طاء المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والمتعلق بتقديم المساعدة الطارئة إلى السودان بملاحظة انخفاض التبرعات المقدمة استجابة للنداء الموحد المشترك بين الوكالات لعملية شريان الحياة للسودان لعام ١٩٩٦، على الرغم من التقدم المحرز في العملية، وإذ تلاحظ أيضا أنه لا يزال يتعين تلبية احتياجات غوثية كبيرة، وبخاصة في مجالات المساعدة غير الغذائية، وبناء على ذلك، فقد اعترفت مع التقدير بتعاون حكومة السودان مع الأمم المتحدة، وشجعت على مواصلة هذا التعاون، وأكدت الحاجة إلى تنفيذ عملية شريان الحياة للسودان بطريقة تضمن كفاءتها وشفافيتها وفعاليتها مع مشاركة حكومة السودان مشاركة كاملة في إدارتها وتنفيذها. وشددت أيضا على أهمية ضمان الوصول الآمن للموظفين الذين يقدمون المساعدة الغوثية إلى جميع المحتاجين، وعلى أهمية التقيد الصارم بمبادئ وتوجيهات عملية شريان الحياة للسودان. وقامت، في هذا الصدد بحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة تقديم جميع أشكال المساعدة الممكنة، بما في ذلك تيسير حركة إمدادات الإغاثة وموظفيها، ليتسنى ضمان أقصى قدر من النجاح لعملية شريان الحياة للسودان في جميع مناطق البلد المنكوبة.

٢ - وفي نفس القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تعبئة وتنسيق الموارد والدعم لعملية شريان الحياة للسودان، وأن يقدم إليها في دورتها الثانية والخمسين تقريراً عن حالة الطوارئ في المناطق المنكوبة وعن إنعاش البلد وإعادة تأهيله وتنميته. وقد أعد هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إلى تموز/يوليه ١٩٩٧ استجابته لهذا الطلب.

ثانيا - الحالة الراهنة في السودان

٣ - بذلت، أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، جهود من قبل عدد كبير من الأطراف بهدف إيجاد حلول سلمية للحرب الأهلية الدائرة بالسودان. وعلى الرغم من تلك الجهود، فقد اشتدت الحرب مع هذا فيما بين الأطراف المتصارعة، مما أدى إلى مزيد من عدم الاستقرار والانحطاط في معيشة الملايين من المدنيين السودانيين. وقد فاقم هذا من الأزمة الإنسانية، كما أنه أدى إلى اطراد الضغط على الملايين ممن يعيشون بالفعل دون مستوى الكفاف. وما زال انتشار سوء التغذية واتساع نطاق الأمراض المعدية يؤثران على السكان المعرضين للخطر، ولا سيما من تشردوا من جراء الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، عانت أجزاء كبيرة من شمال السودان من جفاف واسع النطاق، مما أدى إلى تعريض ما يزيد عن ٢ مليون من السودانيين لخطر جوع حاد.

٤ - وتتصل العقوبات الأساسية التي تحد من جهود الإغاثة في إطار عملية شريان الحياة للسودان بالقيود المفروضة من جانب طرف أو أكثر، فضلا عن حالات نقص التمويل. وفي المناطق التي تعرضت فيها المعونة الغوثية للعقوبات أو التخفيضات، كان هناك نفاذ في الأصول، مما أدى إلى ترك مجتمعات بكاملها دون مواش أو أرصدة من الحبوب أو سلع قابلة للمقايضة. وقد تسارعت الاتجاهات الطويلة الأجل المتصلة بتفكك الشبكات المجتمعية في المناطق التي تأثرت بالحرب بكافة أنحاء جنوب السودان والمنطقة الانتقالية، مما أدى إلى زيادة احتمالات وقوع مزيد من حالات التشرد الداخلي بالبلد، وهو بلد يشمل بالفعل أكبر نسبة من السكان المشردين داخليا في العالم. ولم يعد هناك مجال للتسليم بقدرة السكان المعرضين للخطر على الاستناد إلى آليات التكيف التقليدية من أجل مواصلة الحياة. وفي هذه المرحلة، لا توجد إلا وسيلة واحدة لمنع حلول كارثة إنسانية تهدد الحياة ولا يمكن السيطرة عليها، وهذه تتمثل في القيام على نحو عاجل بزيادة مستويات المساعدة الغوثية وكفالة الوصول على نحو ملائم فيما يتصل بالجماعات السكانية المعرضة للخطر.

٥ - وعلى الرغم من حدوث تحسن كبير في عدد المواقع التي يمكن الوصول إليها كل شهر عن طريق الجو لتقديم مساعدة إنسانية، فإن الجهود الإنسانية للأمم المتحدة من خلال عملية شريان الحياة للسودان، وفي إطار التأثير البرنامجي الشامل، قد ظلت معاقة إلى حد كبير من جراء القيود التي تفرضها حكومة السودان على تدفق المساعدة الغوثية على الجماعات السكانية ذات الحاجة. وكانت ثمة تأخيرات كبيرة في انتقال معونات الإغاثة للسكان المعرضين للخطر في المناطق المنكوبة بالحرب، وذلك بسبب التقييدات المفروضة على طرق الوصول بالجو أو بالنهر، وتعليق الرحلات الجوية لعملية شريان الحياة للسودان، ورفض السماح بتحليق الطائرات من طراز هرقل سي - ١٣٠، وعدم إعطاء تصاريح للموظفين الدوليين كيما يسافروا إلى المواقع الخاضعة للحكومة في الجنوب، ومصادرة معدات الاتصال من جانب موظفي الأمن الحكوميين.

٦ - وفي شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه من عام ١٩٩٧، تحسن الحال عندما انخفض عدد المواقع التي لا يسمح بالطيران إليها، حيث بلغ ٤ و ٨ مواقع، على التوالي، بعد أن كان متوسط هذا العدد يبلغ ١٧ كل شهر في الفترة المشمولة بهذا التقرير. وتلقت ثلاث قوافل كبيرة أيضا تصريحات بالمرور في شهر تموز/يوليه من جانب الحكومة وحركات التمرد. وبالإضافة إلى ذلك، ألغي في منتصف شهر حزيران/يونيه من عام ١٩٩٧ ذلك التعليق الذي كان مفروضا في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو على استخدام الطائرات من طراز هرقل سي - ١٣٠.

٧ - وأدى اندلاع العمليات الحربية على الحدود الشرقية للسودان في شهر كانون الثاني/يناير من عام ١٩٩٧ إلى ضرورة تقديم الإغاثات لسكان جدد. وكانت ثمة إعاقات لمحاولات عملية شريان الحياة للسودان أن تضطلع بتقييم للاحتياجات وذلك على يد الحكومة، التي رفعت الموافقة على سفر فريق تابع للأمم المتحدة لزيارة المناطق التي احتلها المتمردون في وقت متأخر، وذلك رغم سماح هذه الحكومة بزيارة

مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية للمناطق الخاضعة لسيطرتها بعد شهرين من التقدم بطلب أولي.

٨ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بشن هجوم كبير بدأ في ولاية النيل الأزرق الجنوبية ووصل هذا الهجوم في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى تيريققا، على بعد ٥٠ كيلومترا من شمال جوبا الواقعة على نهر النيل. واضطر هجوم الجيش آلاف المدنيين المشردين إلى الهرب إلى المناطق الخاضعة للحكومة. وفي نفس الوقت، عادت عشرات الآلاف من اللاجئين السودانيين من مخيماتها في شمال أوغندا إلى المناطق التي احتلها هذا الجيش مؤخرا. وقد أفضى تصاعد الصراع إلى زيادة القيودات المفروضة على أنشطة عملية شريان الحياة للسودان، بما في ذلك ارتفاع عدد حالات رفض الطيران إلى مواقع بعينها، سواء من جانب الحكومة أم من جانب الجيش.

٩ - ومن منطلق الرد على القيودات الحكومية، واصلت الحركة الشعبية لتحرير السودان تلك الممارسة التي بدأتها في عام ١٩٩٦، والتي تتمثل في فرض حظورات من جانبها على الطيران إلى عدد محدود من المواقع. وهذا قد أدى إلى مزيد من تعويق قدرة عملية شريان الحياة للسودان على مجابهة احتياجات الجماعات السكانية المعرضة للخطر بمناطق الصراع.

١٠ - وقد حاولت العملية أن تصل إلى ٤,٢ مليون من المستفيدين المستهدفين في جنوب السودان والمنطقة الانتقالية ومخيمات المشردين بالخرطوم، لتقديم المساعدة الغذائية وغير الغذائية. وعلى الرغم من تعويق برنامج التوسع من جراء القيودات المفروضة على الوصول وهبوط قاعدة التمويل بشكل حاد، فإن العملية قد أحرزت منجزات ملحوظة، وهذه المنجزات تتضمن استخدام الطرق البرية في نقل البنود غير الغذائية، مما أفضى إلى تحسين كفاءة التكلفة وتعزيز الرصد البرنامجي. وكان بوسع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تستجيب على نحو سريع لسلسلة من حالات الطوارئ التي تهدد الحياة بجنوب السودان.

١١ - واستمر طوال الفترة المشمولة بهذا التقرير القيام على نحو غير تمييزي بقصف السكان المدنيين بالقنابل على يد الطائرات الحكومية. وفي الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٦ إلى تموز/يوليه ١٩٩٧، كانت هناك تقارير مؤكدة عن حدوث ٥٦ حالة قصف من حالات قصف المدنيين بالقنابل في ٣٠ موقعا. وفي أشد هذه الحالات خطرا، تعرضت قرية بغرب الاستوائية إلى القصف من جانب مدافع الطائرات العمودية المسلحة، مما أدى إلى مصرع ٦ من القرويين وإصابة ٤١ شخصا وتدمير ٣٠ مسكنا وكنيستين. وفي حادث آخر، قصفت إحدى الطائرات مخيم المشردين في لايون بشرق الاستوائية بالقنابل، مما أفضى إلى إصابة عشرة أفراد.

١٢ - وحدث في مرات كثيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن تعرض موظفو الإغاثة للاحتجاز ولأخذ كرهائن من قبل الأطراف المتحاربة. وكانت أخطر هذه الحالات، تلك الحالة التي وقعت في تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ عندما أخذ ثلاثة موظفين مغتربين تابعين للجنة الصليب الأحمر الدولية وخمسة مصابين أثناء الحرب سبق تسريحهم من مستشفى لوبيدنغ التابعة للصليب الأحمر كرهائن في ونروك ببحر الغزال من جانب القوات الموالية لكيروبينو كوانيين بول. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أطلق سراح الموظفين الدوليين الثلاثة بعد خمسة أسابيع من الاحتجاز. وقد توقفت أثناء هذه الحادثة أنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية بالبلد. وسوف تظل هذه الأنشطة متوقفة، وهي لن تستأنف إلا بعد سقوط تلك التهمة الموجهة إلى اللجنة والتي تقول بأن الطائرة التي كانت تقل موظفي الإغاثة والمصابين أثناء الحرب كانت تنقل أيضا أسلحة وذخائر.

١٣ - وشرعت وكالات الأمم المتحدة في القيام بإصلاحات رئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في أعقاب استعراض عملية شريان الحياة للسودان، الذي قُدم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى الحكومة والفصائل الجنوبية والمانحين ووكالات الأمم المتحدة أثناء سلسلة من الاجتماعات التي نظمت بجنييف من قبل إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وكان هذا الاستعراض بمثابة أول تحليل مستقل لعملية شريان الحياة للسودان في تاريخها الذي شمل في هذا الوقت فترة سبع سنوات. وحتى اليوم، تم تنفيذ أكثر من نصف التوصيات العامة المترتبة على هذا الاستعراض. وشملت الإصلاحات إدخال تقاسم التكاليف في مخيم قاعدة لوكيشوكيو بشمال كينيا؛ ونقل وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إدارة الشؤون الإنسانية. وإنشاء عدد كبير من الوظائف الإدارية الجديدة بالقطاع الجنوبي لعملية شريان الحياة للسودان وكذلك بوحدة تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة؛ وتنسيق منهجيات تقييم عملية شريان الحياة للسودان؛ وإدخال برنامج متكامل من أجل المشردين داخليا في القطاع الشمالي للعملية بهدف تحسين التنسيق والحماية على الصعيد الميداني. وبالإضافة إلى ذلك، شكلت اللجنة الاستشارية الدولية المعنية بعملية الأمم المتحدة للسودان بغية الإبقاء على دعم أنشطتها من خلال المشاورات العادية والدورية. وستقوم هذه اللجنة الاستشارية، التي اجتمعت مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بمواصلة عقد اجتماعاتها مرتين كل سنة.

١٤ - وأثناء مدة الإبلاغ السابقة، أعلن مانحون رئيسيون عديدون توقفهم عن توفير المساهمات إلى حين تقديم نتائج استعراض عملية شريان الحياة للسودان. وعلى الرغم من الإصلاحات الإدارية والبرنامجية التي نفذتها الأمم المتحدة في أعقاب الاستعراض، فإن دعم المانحين لبرامج المساعدة بالسودان لم يتحسن إلا قليلا، وهذا قد أدى إلى حدوث هبوط كبير في الموارد المالية. وبحلول منتصف تموز/يوليه ١٩٩٧، لم يكن قد ورد سوى مبلغ ٢٦,١ مليون من دولارات الولايات المتحدة، مما يعادل بنسبة ٢١,٦ في المائة من مبلغ الـ ١٢٠,٨ مليون من الدولارات الذي طلبته إدارة الشؤون الإنسانية في النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٧ والمتعلق بالسودان. وقد أدى انخفاض قاعدة التمويل لدى الأمم المتحدة إلى الحد من قدرة عملية شريان الحياة للسودان على الوفاء بولايتها. وعلاوة على ذلك، فإن التدهور الملحوظ في تقديم الخدمات قد أفضى إلى اضمحلال الثقة فيما بين شركاء المساعدة الإنسانية للعملية بشأن احتمالات استمرارية جدواها.

١٥ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قدم السيد فيري تراكسلر استقالته من عمله بوصفه المبعوث الخاص المعني بالشؤون الإنسانية. وخلفه في منصبه السيد روبرت فان شيك، في نيسان/أبريل ١٩٩٧، الذي اضطلع بأول بعثة له إلى السودان وكينيا في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وتلقى المبعوث الخاص، أثناء زيارته، تعهدات من الحكومة والفصائل الجنوبية بتحسين بيئة العمل فيما يتصل بوكالات المساعدة الإنسانية.

١٦ - وبموجب مرسوم دستوري صادر في تموز/يوليه ١٩٩٧، أضفي طابع القانون على اتفاق السلام بالسودان، الذي تم توقيعه بين الحكومة والحركات المتمردة السابقة التابعة لجيش وحركة استقلال جنوب السودان، وجيش تحرير شعب السودان - بحر الغزال، وبعض الفصائل الصغيرة الأخرى، التي انضمت إلى بعضها لتشكيل جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة الجديدة. وقد أدى هذا المرسوم إلى تشكيل مجلس تنسيقي من أجل إدارة جنوب السودان أثناء فترة انتقالية مدتها أربع سنوات، على أن يجري بعد هذه الفترة استفتاء بشأن تقرير المصير. وهذا التطور يزيد من احتمال عودة السكان المشردين على نطاق واسع إلى المناطق الخاضعة لجبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة، بما فيها منطقة أعالي النيل ومنطقة جونقلي. ومع هذا، فإن جيش تحرير شعب السودان، الذي يشكل أكبر الفصائل المتمردة، لم يشارك في المفاوضات المتصلة باتفاق السلام.

١٧ - وكان ثمة تقدم فيما يتصل بالجهود المبذولة من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي كانت تعرف سابقا باسم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومكافحة الجفاف، والتي تهدف إلى إيجاد حل للصراع في السودان، وذلك في مؤتمر القمة الذي عقدته هذه الهيئة في تموز/يوليه ١٩٩٧، حيث وافقت حكومة السودان على إعلان المبادئ لعام ١٩٩٤ بوصفه أساسا للمناقشة والتفاوض مع جيش تحرير شعب السودان. وقد مثل هذا التطور خطوة إلى الأمام فيما يتعلق بالتوصل إلى مجموعة من شروط التفاوض تحظى باتفاق متبادل. وقد طلب اجتماع مؤتمر القمة إلى رئيس مبادرة السلام التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وكذلك إلى أطراف الصراع، الاضطلاع بتدابير من شأنها أن تفضي إلى استئناف المفاوضات في وقت مبكر.

١٨ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا لفض الصراع وللإنعاش بعد مرحلة الصراع، وذلك بموافقة كل من الحكومة وجيش تحرير شعب السودان. ويهدف هذا البرنامج إلى استخدام المساعدة التقنية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة بوصفها وسيلة لفض الصراع. وفي تموز/يوليه ١٩٩٧، أوفدت الوحدة المعنية بإزالة الألغام وسياساتها التابعة لإدارة الشؤون الإنسانية فريقا تقييما إلى الخرطوم ونيروبي في إطار الاستجابة لمطلب الحكومة باستكشاف الجوانب التقنية لاحتمال وضع برنامج عمل يتعلق بالألغام. وسوف تتخذ القرارات المتصلة بهذا البرنامج بعد إصدار البعثة لتقريرها النهائي في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩٧.

ثالثا - عمليات الطوارئ وعملية شريان الحياة للسودان

ألف - لمحة عامة

١٩ - على الرغم من العقبات التي تواجهها الوكالات الإنسانية، فإن عملية شريان الحياة للسودان وشركاءها من المنظمات غير الحكومية قد قللت من مخاطر انتشار الجوع في المناطق المنكوبة بالحرب والجفاف، حيث قدمت ٥٥ ٠١٣ من الأطنان المترية من الأغذية فيما بين آب/أغسطس ١٩٩٦ وحزيران/يونيه ١٩٩٧ لما يقرب من ٢ مليون من المستفيدين، وكذلك قامت وكالات العملية بدعم وتنسيق مجموعة كبيرة من أنشطة الإغاثة والإصلاح في قطاعات الرعاية الصحية الأولية، والأمن الغذائي للأسر المعيشية، وصحة الماشية، والمياه والمرافق الصحية، والتعليم في حالات الطوارئ، والأطفال الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة بصفة خاصة، ونوع الجنس والتنمية، وبناء القدرات، والمبادئ الإنسانية، وحقوق الطفل. ومن منطلق دعم هذه المشاريع، قدمت ٢ ٦٤٢ من الأطنان المترية من الإمدادات الغذائية من قاعدة عملية شريان الحياة للسودان في لوكيشوكيو، كما قدمت ٤٢٦ ١ أخرى من الأطنان المترية من إمدادات اليونيسيف من الخرطوم.

٢٠ - وعلى غرار ما حدث في الماضي، كان هناك دعم مستمر لعملية شريان الحياة للسودان عن طريق وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية، التابعة للأمم المتحدة بالخرطوم. وقد اضطلعت هذه الوحدة بدور أساسي فيما يتصل بجمع المعلومات المتعلقة بالآزمة الإنسانية وتوزيعها على المانحين والوكالات المشاركة والنظراء الحكوميين. وقامت الوحدة أيضا بتيسير العمليات المشتركة بين الوكالات، كما أنها تولت مسؤولية رصد حالة المشردين بجميع أنحاء السودان. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الاضطلاع بدورها التنسيق التيسيري بوصفها وكالة رائدة فيما يخص القطاع الجنوبي من عملية شريان الحياة للسودان.

باء - التطورات السياسية والعسكرية المؤثرة

في جهود الإغاثة الإنسانية

٢١ - أثر انعدام الأمن بصفة عامة تأثيرا خطيرا على المناطق التي تضم تجمعات كبيرة من السكان المعرضين، وخاصة بشمال بحر الغزال وشمال جونقلي وشرقي أعالي النيل. وقد أدى انتشار الصراع إلى تعريض جماعات سكانية جديدة للمخاطر، وذلك في نفس الوقت الذي أفضت فيه الأحداث المتصلة بالأمن إلى إصابة مشاريع الإغاثة الجارية بنكسات كبيرة.

٢٢ - وفي منطقة الاستوائية، قامت الحكومة بتخليص لورونيو من قبضة جيش تحرير شعب السودان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. واستمر حدوث المناوشات على نطاق ضيق بالمنطقة حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، عندما قام جيش التحرير هذا بهجوم كبير واستولى على مجموعة من المدن الاستراتيجية بجنوب جوبا. وهرب آلاف السودانيين إلى جوبا وما يجاورها من مواقع حكومية. وفي نفس الوقت، عادت عشرات الآلاف من اللاجئين السودانيين إلى منطقتي يي وكاجوكجي من مخيمات بشمال أوغندا. وخلال النصف الثاني

من عام ١٩٩٦، عاد آلاف من اللاجئين السودانيين الذين هربوا من الصراع الدائر فيما كان يعرف باسم زائير إلى غرب الاستوائية، حيث وجدوا ملجأ آمناً في مخيمات المشردين.

٢٣ - وقد تعطلت تقريبا كافة أنشطة الإغاثة بالمناطق غير الحكومية في شمال بحر الغزال من جراء الميليشيات العاملة تحت قيادة كيروبينو كواينين بول. وقامت قوات كيروبينو، مستخدمة مدينة غوغريال كقاعدة لها، بشن هجمات من هجمات "حرق الأراضي" على القرى المجاورة، ونهب الإمدادات الغذائية، وإشعال النيران في مخازن الحبوب والمساكن والإمدادات غير القابلة للنقل. وهذه الهجمات، التي كثيرا ما كانت تقع عند توزيع الأغذية من جانب برنامج الأغذية العالمي، ما فتئت تقع على أساس مستمر منذ أواخر عام ١٩٩٣، مما أدى إلى حرمان عشرات الآلاف من المدنيين من الوصول المستمر للرعاية الصحية، والتعليم، وسائر التدخلات الغذائية. وقد أفضى الاستيلاء على حاميات عديدة من قبل جيش تحرير شعب السودان أثناء هجومه في عام ١٩٩٧ إلى هروب ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ من المشردين الجدد إلى ووي ومواقع حكومية أخرى.

٢٤ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، استولت قوات جيش استقلال جنوب السودان على أكوبو، التي تقع على الحدود بين السودان وإثيوبيا، حيث كانت قوات جيش تحرير شعب السودان تعمل بنشاط لدعم هجوم مخطط في جنوبي النيل الأزرق بالاشتراك مع التحالف الديمقراطي الوطني، وهو اتحاد يجمع بين قوات المعارضة. وفي الغرب من أكوبو، هبطت حدة القتال الفصائلي الذي كان دائرا بين قوات جيش تحرير شعب السودان وقوات جيش استقلال جنوب السودان، وذلك في منتصف عام ١٩٩٦، مما أتاح استئناف أنشطة الإغاثة في المناطق المجاورة. واستؤنف القتال بهذه المناطق في تموز/يوليه ١٩٩٧.

٢٥ - وفيما يخص مناطق النيل الأزرق وتلال البحر الأحمر وكسلا، اندلع القتال على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وذلك فيما بين القوات الحكومية والقوات المشتركة لجيش تحرير شعب السودان وقوات التحالف السوداني التي تشكل مجموعة مسلحة ذات ارتباط مع التحالف الديمقراطي الوطني. وقد قام جيش تحرير شعب السودان، أثناء هجومه في شهر كانون الثاني/يناير، بالاستيلاء على كورموك وقيسان والتحرك نحو دمازين، مما أدى إلى تشريد ما يتراوح بين ٤٠ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ من السكان. ورفضت الحكومة تمكين المنظمات الدولية غير الحكومية من الوصول إلى البعثة الأولى لتقييم الاحتياجات، التي اضطلع بها في المنطقة، ولكنها أدرجت هذه المنظمات في بعثة أخرى بعد مضي شهرين. وفيما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٧، عمدت قوات التحالف السوداني أيضا إلى مهاجمة مناطق الحدود بتلال البحر الأحمر وكسلا، حيث شنت غارات ضد المواقع العسكرية الحكومية. واحتلت هذه القوات كذلك مخيم اللاجئين التابع لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بغانانا بتلال البحر، مما أدى إلى عبور ما يقدر بـ ٥٠٠ ١٢ لاجئ إريتري الحدود إلى داخل إريتريا. وقد أعاققت الطرق المفعمة بالألغام البرية من الوصول إلى المنطقة.

الأحداث التي تمس أمن موظفي الإغاثة

٢٦ - في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٦ إلى تموز/يوليه ١٩٩٧، حدثت ٥٦ حالة إجلاء لموظفي الإغاثة من ٣٠ موقعا من المواقع التي يخدمها القطاع الجنوبي لعملية شريان الحياة للسودان، وقد كانت غالبية حالات الإجلاء هذه مترتبة على أنشطة الميليشيات، بما فيها عمليات قصف متتالية. وفي بحر الغزال، الذي يمثل أكثر المناطق اضطرابا في المناطق التي تخدمها عملية شريان الحياة للسودان، تم إجلاء موظفي الإغاثة في ٣٠ حالة منفصلة، تضمنت سبعة إجلاءات من أكوبو بأعالي النيل. وقد تأثر موظفو العملية كذلك بانعدام الأمن على الممرات البرية، بما في ذلك الألغام الأرضية وحوادث قطع الطرق. ووقعت أيضا أحداث عديدة تضمنت قيام السلطات الحكومية وقوات المعارضة باحتجازات تعسفية، مما عرض أمن موظفي الإغاثة للمخاطر.

٢٧ - وظهرت مخاوف أيضا من جراء ما أعلنه وزير الإعلام السوداني في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧ من أن موظفي منظمات المعونة الدولية، الذين يعملون دون موافقة الحكومة في المناطق المحتلة على يد القوات المتمردة، سيعدون بمثابة أهداف عسكرية مشروعة في نظر قوات الحكومة.

جيم - القيود المفروضة على إمكانية الوصول

أذون الرحلات الجوية

٢٨ - رغم ازدياد عدد المواقع المسموح بالوصول إليها جوا لتقديم المساعدة الإنسانية إلى مستوى مرتفع يبلغ ١٦٧ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فإن عدد حالات الرفض الشهرية للرحلات الجوية، التي اضطلعت بها الحكومة، قد تزايد من متوسط يبلغ ١٢ موقعا كل شهر في فترة الإبلاغ السابقة إلى ما متوسطه ١٧ موقعا كل شهر فيما بين آب/أغسطس ١٩٩٦ وتموز/يوليه ١٩٩٧، وتراوح هذا العدد بين ٢٠ و ٣٣ من حالات رفض الإذن بالطيران كل شهر في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٧. وأوقفت الحكومة أيضا جميع الرحلات الجوية لبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف فيما بين ٢٤ نيسان/أبريل و ١٤ أيار/مايو ١٩٩٧، وكذلك جميع الرحلات الجوية لبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف التي تبدأ من لوكيشوكيو فيما بين ٤ و ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٧، فرضت الحكومة قيودات على استخدام الطائرات من طراز هرقل (C-130)، وكان استخدام هذه الطائرات ذا أهمية حاسمة فيما يتصل بنقل الغذاء أثناء شهور "فجوة الجوع" من أيار/مايو إلى آب/أغسطس. وظهرت صعوبات أخرى عندما منحت الحكومة أذونا كتابية برحلات جوية بعينها، ولقد اضطرت الطائرات إلى العودة من منتصف الطريق عندما رفض برج مراقبة حركة المرور الجوية بجوبا أن يأذن لها بدخول المجال الجوي السوداني. ومناطق حظر الطيران، التي فرضتها الحكومة على المنطقة الواقعة جنوب خطي جوبا - توريت - كابيوتا وجوبا - لي - كايا فيما بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وشباط/فبراير ١٩٩٦ في بداية الأمر، قد أعيد فرضها في أيار/مايو ١٩٩٦ وظلت قائمة حتى شباط/فبراير ١٩٩٧ حيث تم إلغاؤها. وأعيد حظر الطيران مرة أخرى لمدة شهر واحد في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

٢٩ - ورفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان إعطاء أذن برحلات جوية في ١٤ حالة من آب/أغسطس ١٩٩٦ إلى تموز/يوليه ١٩٩٧. وكذلك هدد جيش تحرير شعب السودان بإسقاط أي طائرة تحاول الهبوط في أكوبو، جونقلي، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وقد سُحب هذا التهديد بعد مرور خمسة أيام. ومن بين الممرات الجوية التي اتفق عليها في اتفاق عام ١٩٩٤ للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومكافحة الجفاف. مَنع الوصول إلى أحد هذه الممرات لمدة ثمانية أشهر من ذلك العام، كما مَنع الوصول إلى أربعة مواقع أخرى لمدة شهر أو شهرين.

عمليات القوارب

٣٠ - كان ثمة تقييد أيضا لعمليات القوارب. وفي أيار/مايو ١٩٩٧، ألغيت قافلة جوبا، التي كان من المقرر لها أن تبدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بسبب الاخفاق في الحصول على أذن من الحكومة. ونتيجة لذلك، حُرِم ما يقرب من ٢٠٠ ٤٢٠ نسمة من السكان الذين يعيشون على طول ممر جوبا من الغذاء، كما حُرِم ١٥ ٠٠٠ طفل دون الخامسة من التحصينات ضد الحصبة، مما يزيد بشكل كبير من احتمال تعرضهم للمرض. وأدى الإلغاء إلى اضطراب برنامج الأغذية العالمي إلى اللجوء إلى ذلك الخيار الباهظ التكلفة المتعلق بالتموين الجوي لإمداد جوبا. وقامت الفصائل المتمردة أيضا على نحو كبير بإعاقة قوافل القوارب ومنع تسليم المعونة الغذائية الغوثية للسكان على طول الممرات النهرية. وعمدت الجنود المتعاونة مع جيش تحرير شعب السودان إلى وقف قافلة للقوارب فيما بين هناك ومالاكال في آب/أغسطس ١٩٩٦ واحتجزت موظفين حكوميين لمدة سبعة أيام.

الوصول البري

٣١ - كانت الهجمات بالألغام الأرضية والكمائن بمثابة تهديد مستمر لقوافل الإغاثة عند سفرها بطريق البر، وخاصة من كينيا إلى أوغندا. ومن آب/أغسطس ١٩٩٦ إلى تموز/يوليه ١٩٩٧، نُصِب ١٥ كمينا لمركبات عملية شريان الحياة للسودان، داخل السودان وكينيا وأوغندا. وأدى تزايد انعدام الأمن بشمال أوغندا أثناء النصف الثاني من عام ١٩٩٦ إلى تواتر إغلاق طرق النقل الرئيسية الموصلة إلى مخيمات المشردين بجنوب السودان. وفي شمال السودان، توقفت أيضا عملية تسليم برنامج الأغذية العالمي للمساعدة الغذائية للاجئين في منطقة تلال البحر الأحمر من جراء وجود ألغام أرضية في طرق الوصول الرئيسية بالمنطقة.

تنقلات الموظفين

٣٢ - دأبت الحكومة على رفض تقديم أذونات بالسفر لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وفيما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ١٩٩٧، لم يضطلع برنامج الأغذية العالمي إلا بـ ١٤ بعثة تقييمية رغم مطالبته بأذن لما يزيد عن ٢٥ موقعا. وقد تأخر التموين الجوي لجوبا، الذي طلبته الحكومة على نحو عاجل من جراء عدم القيام في الوقت المناسب بتقديم تصريح بالسفر لأحد مراقبي الأغذية الدوليين.

دال - الأشخاص المشردون في الداخل

٣٣ - ما زال السكان المشردون داخلًا الذين يعيشون في الأماكن المقدمة من الحكومة يشكلون أكبر طائفة من السكان بمنأى عن الخدمات الكاملة في إطار عملية شريان الحياة للسودان وقد تعطلت الجهود المبذولة من أجل توفير مساعدة إنسانية لهؤلاء السكان من جراء القيودات التي تكتنف إمكانية الوصول، إلى جانب السياسات الحكومية، ومحدودية التمويل، وانعدام الأمن. وقد أدى تصاعد الصراع إلى تشديد مزيد من السكان، وخاصة أولئك السكان الذين يعيشون على طول خطوط الحدود مع اثيوبيا واريتريا، فضلا عن يعيشون في المحافظات الجنوبية. وفي أواخر عام ١٩٩٦، عاد آلاف اللاجئين السودانيين من غربي الاستوائية في إطار الهروب من الصراع الدائر في زائير السابقة، وأقاموا في مخيمات بإزو وكوتوبي ومنديري. وفي الربع الأول من عام ١٩٩٧، عاد عشرات الآلاف من اللاجئين السودانيين إلى منطقتي يي وكاجوكجي في شرقي الاستوائية من المخيمات الموجودة في شمال أوغندا.

٣٤ - وقد أدى ما حدث من فيضان شديد بمنطقة الخرطوم الكبرى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى تدمير مخيمات المشردين الرسمية الأربع إلى جانب مناطق أخرى كثيرة كان يستقر فيها هؤلاء اللاجئين. ومن منطلق الاستجابة لنداء من نداءات الطوارئ التي صدرت عن إدارة الشؤون الإنسانية، أسهم المانحون بمبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للمساعدة في مجابهة الاحتياجات الملحة لـ ١٠ ٠٠٠ من الأسر المتأثرة. وبعد ذلك، وبغية الحيلولة دون تكرار أزمة عام ١٩٩٦، اضطلع بتدابير لمنع الفيضانات على نحو مشترك من قبل الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

٣٥ - وكانت ثمة مبادرات عديدة لإعادة توطين المشردين. ومع هذا، فإن استمرار الافتقار إلى الأمن قد قوض من جهود الأمم المتحدة في بعض المواقع، بما فيها جوبا. وبعد توقيع اتفاق السلام بالسودان في نيسان/أبريل ١٩٩٧، عاد عدد محدود من المشردين داخلًا، على نحو تلقائي، إلى منطقة أعالي النيل من الخرطوم، ومع هذا، فقد تعوقت عملية إعادة دمجهم بسبب نقص فرص العمالة وسوء الخدمات الاجتماعية وانعدام الأمن. وكما حدث في فترات الإبلاغ السابقة، تعطلت الجهود الرامية إلى إعادة توطين النازحين داخلًا في المناطق الخاضعة للمتمردين من جراء مجموعة من العوامل تتمثل في انعدام الأمن ومشاكل النقل والوصول.

٣٦ - وعلى الرغم من بقاء سياسات الحكومة إزاء المشردين داخلًا دون توضيح، فإن الحكومة قد أعلنت في شباط/فبراير ١٩٩٧ أنه سيجري إغلاق أربع مخيمات رسمية بمحافظة الخرطوم تضم ٣٥٠ ٠٠٠ مقيما، وذلك خلال عام ١٩٩٧، مع نقل المقيمين إلى "قرى السلام" بأماكن أخرى بمحافظة الخرطوم أو إعادة توطينهم. وبمجرد إعلان عمليات النقل هذه، التمسست الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية موافقة الحكومة على مجموعة من الإجراءات يتعين اتباعها أثناء هذه العمليات. وفي نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، كانت المناقشات مع الحكومة ما زالت قائمة. وكان ثمة مزيد من الزخم لخطط الحكومة المتعلقة بإعادة النقل في أعقاب توقيع اتفاقات السلام بالسودان، وذلك عندما أعلن المسؤولون عن خطط لنقل السكان الذين يعيشون في منطقة الخرطوم الكبرى إلى مناطق خاضعة لجهة الانقاذ الديمقراطية المتحدة. ومن المتوقع أن تبدأ عمليات النقل هذه بعد انتهاء فصل الأمطار في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ورغم

إعراب أعضاء المجتمع الإنساني عن قلقهم بشأن عدم ملائمة عمليات النقل، فقد كان هناك اعتراف واسع النطاق بأن اتفاق السلام بالسودان قد يفتح الباب أمام الاضطلاع بإعادة التوطين بشكل كبير وعلى المدى الطويل. ومن المنتظر أن نستمر طوال العام تلك المفاوضات المتعلقة بالشروط المسبقة للملائمة وسائر مسائل السياسات العامة.

٣٧ - وسياسات التخطيط الحضري الحكومية المتصلة بمنطقة الخرطوم الكبرى قد استمرت في الإفضاء إلى هدم المستوطنات المقامة على الأراضي المخصصة لشراء المساكن، وإن كان ذلك بمعدل أقل مما كان يحدث في السنوات السابقة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت عمليات هدم كان لها تأثير على آلاف الأسر في تاكمول وكارتوف كاسالا بالخرطوم الشمالية، وفي أنغولا بأم درمان، ومايوسيتي بالخرطوم الجنوبية.

هـ - المنظمات غير الحكومية

٣٨ - استمرت المنظمات الدولية غير الحكومية في توفير الخدمات الإنسانية الأساسية، بما فيها الأغذية التكميلية، والتغذية، ووسائل منع الأمراض والعلاج، والمرافق الصحية، والمياه، والطعام مقابل العمل، والتعليم، والأمن الغذائي للأسر المعيشية. وكما حدث في فترات الإبلاغ السابقة، كانت المنظمات غير الحكومية بمثابة الأطراف المشاركة التنفيذية لعملية شريان الحياة للسودان. وعلى الرغم من البدء في مشاريع جديدة عديدة من قبل هذه المنظمات التي تعمل بالمواقع الحكومية، فإن أنشطتها قد ظلت مقيدة، كما أنها استمرت تواجه المصاعب فيما يتصل بإجراء تقييمات للاحتياجات الخاصة. وعلى الرغم من تزايد آمال المجتمع الدولي، في إطار القيام في نيسان/أبريل من عام ١٩٩٧ بتعيين مفوض عام جديد للجنة المعونة الإنسانية، فإن التغييرات البيروقراطية لم تقع بالسرعة التي كانت منتظرة.

٣٩ - وبالإضافة إلى تأخير أو رفض تأشيرات الدخول وتصاريح العمل الأولية وتصاريح السفر الداخلي للمنظمات غير الحكومية، فإن الحكومة قد حاولت أيضاً أن تدخل إجراءات جديدة للعطاءات، لا تعد من الإجراءات التنافسية، فيما يتصل بشراء الأغذية المحلية من خلال إلزام الوكالات الإنسانية بشراء الأغذية عن طريق الهيئات شبه الحكومية وبعد أشهر من التأخير، حيث لم يتلق السكان المعرضون للمخاطر في كردفان ودارفور أية مساعدة، وافقت الحكومة على الأخذ بإجراءات أكثر انفتاحاً، وذلك بعد تدخلات قوية من جانب الأمم المتحدة والمانحين.

٤٠ - وكما حدث في السنوات الماضية، واجهت المنظمات غير الحكومية التي كانت تعمل في المناطق الخاضعة للمتمردين تقييدات بشأن أنشطتها الإنسانية. وقد أدى تجمع الصراع المطرد ورفض السماح بالوصول بطريق الجو إلى القيام بـ ٥٦ عملية من عمليات النقل وإلى وقف الكثير من برامج المساعدة. وقد تأثرت عمليات المنظمات غير الحكومية أيضاً من جراء خلاق القواعد الأساسية من جانب الفصائل المتمردة. وقد اقتحمت قسراً مجتمعات هذه المنظمات وسُرق ما بها من سلع في بوشالا بجونغلي وفي

تامبوراً بالاستوائية الغربية، وذلك على يد الجنود المتمردين المسلحين. وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٩٧، تم إجلاء موظفي عملية شريان الحياة للسودان من أكوبو في أعالي النيل، وذلك في أعقاب الزيادة المستمرة في انتهاكات القواعد الأساسية، بما فيها فرض قيودات على استخدام معدات الاتصال.

٤١ - واستجابة للتوصيات المترتبة على استعراض عملية شريان الحياة للسودان، عقد اجتماع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ لأعضاء اتحاد القطاع الجنوبي لعملية شريان الحياة للسودان، الذي يشمل وكالتين من وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف) وأكثر من ١٥ منظمة من المنظمات غير الحكومية، بهدف صياغة نهج مشترك لتناول قضايا السياسة العامة الرئيسية. وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن اتخاذ تدابير محددة لتحسين نوعية البرامج، بما فيها المعايير المتصلة بعضوية عملية شريان الحياة للسودان، والاستراتيجيات القطاعية والإقليمية، وإعادة الالتزام بمبادئ العملية، وبناء القدرات المحلية. وفي القطاع الشمالي للعملية، اتخذت في عام ١٩٩٧ الخطوات اللازمة لتناول المشاكل التشغيلية بواسطة استراتيجيات إنمائية مشتركة في إطار رعاية محفل المعونة الإنسانية الذي أنشئ مؤخراً.

واو - المساعدة الغذائية الغوثية

٤٢ - تنبأت بعثة تقييم إمدادات المحاصيل والأغذية، التي اضطلع بها من جانب منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بإنتاج إجمالي من الحبوب يبلغ ٥,٣ مليون طن متري في الفترة ١٩٩٦/١٩٩٧، وهذا يزيد عما أنتج من محصول وافر في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥. وقد أكدت بعثة منظمة الأغذية والزراعة في نيسان/أبريل ١٩٩٧ أن الانتاج الإجمالي سيصل إلى ٥,٤ طن متري. وذكرت بعثة إمدادات المحاصيل والأغذية أن الانتاج ستركز في أقاليم وفرة الانتاج التقليدية، بما فيها المحافظات الشرقية. وحذر التقرير من أن المناطق المعرضة للجفاف، بما فيها محافظات كردفان ودارفور وتلال البحر الأحمر، ستظل تعاني من عجوزات غذائية كبيرة. وخلص التقرير إلى نتيجة مفادها أن استمرار حالة انعدام الأمن في جنوب السودان والمنطقة الانتقالية سيظل يؤثر بشكل سلبي على الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى انتشار الجوع.

٤٣ - وبناء على ما ذكرته عملية شريان الحياة للسودان وبعثات إمدادات المحاصيل والأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، تقدر احتياجات الأغذية الطارئة في عام ١٩٩٧ بـ ٦٥٠ ٧٨ طناً مترياً فيما يتصل بـ ٢,٦ مليون من المستفيدين، بما فيهم ٢,٢ مليون بجنوب السودان. وقدرت احتياجات الأغذية الطارئة المتعلقة بالقطاع الشمالي بـ ٩٢٢ ٣١ طناً مترياً، في حين أن الاحتياجات من الأغذية الغوثية للقطاع الجنوبي قد قدرت بـ ٧٢٨ ٤٦ طناً مترياً. وسيوفر جزء من هذه الأغذية على يد المنظمات غير الحكومية. وطلبت الأموال اللازمة لتغطية المتطلبات الغذائية لدى برنامج الأغذية العالمي، والتي تقدر بـ ٧٨١ ٢٤ طناً مترياً، في النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٧ الذي صدر في شباط/فبراير ١٩٩٧. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، خصص برنامج الأغذية العالمي ٨٥٠ ٢ طناً مترياً إضافياً

لمساعدة ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ من السكان الذين يعانون من عجز غذائي كبير في المحافظات الشمالية المنكوبة بالجفاف.

٤٤ - وقد أدت القيود المفروضة على برامج المساعدة الغذائية إلى عدم الوفاء من جانب برنامج الأغذية العالمي إلا بنسبة ٢٤ في المائة فقط من الاحتياجات المسقطة في القطاع الشمالي ونسبة ٣٦ في المائة فقط من الاحتياجات المسقطة في القطاع الجنوبي. وقد تمكن البرنامج مع هذا من الاضطلاع بعدد كبير من عمليات التموين الجوي الطارئة لجوبا وواو فيما بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه من عام ١٩٩٧. وسُلمت أيضا بطريق الجو مائة وعشرون من الأطنان المترية من أغذية وبذور اليونيسيف.

٤٥ - وفي أعقاب زيارة مبعوث الأمم المتحدة الخاص المعني بالشؤون الإنسانية للسودان في حزيران/يونيه ١٩٩٧، قدم برنامج الأغذية العالمي اقتراحا منقحا للحكومة يتصل بالاضطلاع بأربع قوافل من القوارب لتغطية المناطق الواقعة على طول الممرات النهرية الرئيسية، والتي يمكن الوصول إليها، من أجل خدمة ما يزيد عن ٥٠ ٠٠٠ مستفيد. وقد أقلعت ثلاث من هذه القوافل في منتصف تموز/يوليه من عام ١٩٩٧، ومن المتوقع أن تقلع قافلة أخرى في منتصف آب/أغسطس.

زاي - المساعدة غير الغذائية

٤٦ - قدمت اليونيسيف إمدادات من إمدادات الطوارئ لمن وصلوا مؤخرا من اللاجئين والمشردين والعائدين وضحايا الفيضانات بشتى أنحاء السودان على الرغم من الصعوبات التي تكتنف عملية تسليم المساعدة غير الغذائية بمناطق كثيرة. واستمرت اليونيسيف مع هذا في مشاريع بناء القدرات المتعلقة بنظراء عملية شريان الحياة للسودان والفئات المجتمعية والمنظمات المحلية غير الحكومية. وفي إطار برنامج المبادئ الإنسانية، عقدت اليونيسيف والنظراء السودانيون ٢٠ حلقة تدريبية بجنوب السودان وكينيا بهدف زيادة التوعية بقضايا الحماية. وواصلت اليونيسيف أيضا تشجيع الوعي بالفوارق بين الجنسين في البرامج القطاعية. وقام القطاع الشمالي لليونيسيف بتقوية قدراته المتصلة بالتخطيط والرصد والتقييم، كما أنه استهدف تعزيز الاضطلاع على الصعيد دون الوطني بتحديد المؤشرات الاجتماعية. ويرد أدناه وصف للأنشطة المنفذة في قطاعات بعينها.

الصحة

٤٧ - لا تزال أمراض الإسهال والملاريا والتهابات الجهاز التنفسي الحادة تشكل أسبابا رئيسية للوفيات والإصابات المرضية في جنوب السودان والمنطقة الانتقالية ومخيمات المشردين بالخرطوم. وتزايدت الأمراض المدارية المتوطنة، من حيث عدد الإصابات وشدها، ووصل بعضها إلى مستويات وبائية. وقد أمكن إيصال الخدمات الصحية الأساسية لما يقدر بـ ٤,٢ مليون نسمة: ٣,٤ مليون في جنوب السودان و ٤٤٥ ٠٠٠ في المنطقة الانتقالية و ٣٩٥ ٠٠٠ في منطقة الخرطوم الكبرى. وكما حدث في فترات الإبلاغ

السابقة، وفرت اليونيسيف إمدادات وتدريبات طبية للمرافق الصحية في المناطق الخاضعة للحكومة والمتمردين.

٤٨ - وكان ثمة اضطلاع بالعمل من جانب وكالات عملية شريان الحياة للسودان ونظرائها بهدف السيطرة على حالات تفشي العديد من الأمراض السائدة في السودان ومعالجة هذه الحالات والوقاية منها. وقدمت اليونيسيف على نحو شامل التنسيق والدعم والإمداد فيما يتصل بمعالجة أمراض من قبيل الإسهال الحاد والكوليرا والملاريا والحصبة وشلل الأطفال. وقد تمت السيطرة على حالات تفش عرضية لمرض الحصبة من خلال حملات التحصين الجماعي. وكان ثمة تعجيل أيضا بالتحصين ضد شلل الأطفال. وواصلت هيئة الأطباء بلا حدود - هولندا تنسيق برنامج علاجي يتعلق بكالا - زار، حيث عولج ما يزيد عن ٦٤٠ حالة جديدة فيما بين نيسان/أبريل ١٩٩٦ ونيسان/أبريل ١٩٩٧.

٤٩ - وتفيد التقارير أنه يوجد بجنوب السودان بعض المعدلات العالمية القصوى من أمراض السل والعمى النهري ودودة غينيا. وقد هبطت نسب إنجاز برامج مرض السل من ٨٥ - ٩٥ في المائة إلى ما دون ٧٥ في المائة، في حين أن معدلات التخلف قد ارتفعت إلى ما يزيد عن ٢٥ في المائة، وذلك من متوسط كان يبلغ ٥ في المائة أثناء فترة الإبلاغ السابقة. وعولج أكثر من ٦٠٠ ٧٥ حالة من حالات العمى النهري في عام ١٩٩٦، كما عولجت ٦٨٠ ١٤ حالة في الربيع الأول من عام ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٦، أبلغ عن ٤٠٠ ١٢٠ حالة إصابة بدودة غينيا في ٤٦٢ ٥ قرية، وذلك رغم الاعتقاد بأن العدد الفعلي لهذه الحالات يزيد عن ذلك كثيرا. وقد وزع ما يقرب من ٢٤٨ ٠٠٠ من قماشات الترشيح من أجل ترشيح المياه.

٥٠ - وأصبح مرض النوم، الذي يؤدي إلى الوفاة بنسبة ١٠ في المائة في حالة عدم علاجه، مرضا من الأمراض المتوطنة بأجزاء من غربي الاستوائية. والوصول المحدود للمرافق الطبية، إلى جانب التكلفة العلاجية الباهظة والمثبطة، يزيدان من احتمال انتشار هذا المرض لدى مجموعات سكانية جديدة. وخلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ قام برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتيسير الأعمال التحضيرية اللازمة لوضع برنامج لمرض الإيدز في السودان. وبحلول نهاية تلك الفترة، كانت هناك قيد الإعداد برامج للتوعية بهذا المرض، على نطاق صغير، بمواقع كثيرة.

الأمن الغذائي للأسر المعيشية

٥١ - في عام ١٩٩٧، وزعت اليونيسيف ٦٣٠ طنا متريا من البذور و ١٣٤ ٠٠٠ من المعدات اليدوية على ما يقدر بـ ١١٦ ٠٠٠ من الأسر المعيشية في جنوب السودان وكردفان الجنوبية. وكانت برامج مقايضة الحبوب لعام ١٩٩٦ أقل فعالية من البرامج المضطلع بها في عام ١٩٩٥ بسبب انتشار الفيضانات. وتضمنت البرامج الجديدة مزارع زيادة البذور في مالاكي وكردفان الجنوبية، إلى جانب منهاج تدريبي زراعي لغربي الاستوائية. وقدمت المساعدة لما يزيد عن ٤٦٠ مدرسة في جنوب السودان وكردفان الجنوبية من أجل إنشاء حدائق مدرسية.

٥٢ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، تم تحصين ١,٣ مليون رأس ماشية ضد طاعون الماشية في جنوب السودان والمنطقة الانتقالية. وفي المناطق الحكومية، اضطلعت اليونيسيف بتدريب ١٦٠ من العاملين في مجال التحصين و ١٥ من الإخصائيين المحليين في حقل صحة الحيوان. وفي المناطق التي تتلقى خدمات القطاع الجنوبي لعملية شريان الحياة للسودان، قامت اليونيسيف، هي وتوسع من المنظمات غير الحكومية للعملية، بتوفير التدريب والإشراف والمعدات لما يزيد عن ٤٠٠ من الإخصائيين المحليين في حقل صحة الحيوان.

التعليم في حالات الطوارئ

٥٣ - بغية تشجيع تعليم البنات، تلقت ٣٠٠٠ بنت بالمواقع الحكومية أزياء مدرسية وشهادات ميلاد. وقد أدى مشروع للتغذية المدرسية، يحظى بإدارة مشتركة من جانب اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ووزارة التعليم الاتحادية، إلى التقليل بالفعل من معدلات التخلف عن الدراسة في ٢٥ مدرسة بالمدن الحكومية بجنوب السودان، وتلقى ما يزيد عن ١٨٠ من معلمي المدارس الابتدائية في المناطق الخاضعة للمتمردين تدريباً أثناء ٢٦ دورة دراسية تم تنظيمها فيما بين آب/أغسطس ١٩٩٦ وتموز/يوليه ١٩٩٧. ووفرت مواد تعليمية أساسية لـ ٤١٢ مدرسة ابتدائية في كل من المناطق الخاضعة للحكومة والمتمردين.

الأطفال الذين يعيشون ظروفًا عسيرة

٥٤ - في أول برنامج لجمع شمل الأسر يتم تنفيذه بمناطق جيش تحرير شعب السودان، جرى لم شمل ١٦٨ طفلاً مع أسرهم في مقاطعتي رمبك وبيروول في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ونقل بالطائرات ٣٠٦ طفلاً آخر إلى مواطن أسرهم في مقاطعات أويل وتونج وداو ورمبك وبيروول في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، مما يصل بعدد الأطفال الذين جرى لم شملهم مع أسرهم بجنوب السودان منذ عام ١٩٩٢ إلى ما يزيد على ١٧٠٠ طفل. وتواصل اليونيسيف، هي وشركاؤها البرنامجيون، الاضطلاع بتعقب الأسر ودعم التعليم بالنسبة لما يقدر بـ ٣٠٠٠ من الأطفال غير المصحوبين بذويهم الذين يعيشون في مخيمات المشردين بمناطق جيش تحرير شعب السودان.

٥٥ - وفي عام ١٩٩٦، ومن خلال المساعدة المقدمة من القطاع الشمالي لليونيسيف، تم لم شمل ٢١٦ من الأطفال الذين كانوا يعيشون في مخيم أبو دوم، الخرطوم، مع أسرهم التي كانت تعيش بمناطق جنوب السودان والمنطقة الانتقالية إلى جانب الخرطوم. وثمة استعراض في الوقت الراهن لعملية لم شمل الأسر. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧، أغلق مخيم أبو دوم، ونقل مؤقتاً ما يزيد عن ٢٠٠ طفل إلى مركز سوبا للاستقبال الوطني بالخرطوم، حيث سيبقون إلى حين جمع شملهم مع أسرهم. وقام القطاع الشمالي لليونيسيف أيضاً بتنسيق عملية جمع شمل ٣٠٠ طفل مشرد مع أسرهم في جنوب دار فور.

المياه والمرافق الصحية

٥٦ - في المناطق الحكومية، قامت اليونيسيف بحفر وتشيد ١١ بئراً، وإصلاح ١٧٥ مضخة يدوية، وتركيب سبع مضخات يدوية جديدة، وتدريب ٥٥ عامل ميكانيكي للمضخات اليدوية. واضطلعت أيضاً

بتركيب ما يزيد عن ٧٧٥ مرحاضا لدى الأسر المعيشية و ٣ مراحيض بالمدارس. وفي المناطق الخاضعة للمتمردين، قام الفريق المعني بالمياه والتابع لعملية شريان الحياة للسودان بإصلاح أكثر من ٦٠٠ مضخة يدوية وبحفر ستة آبار جديدة. واستمرت الجهود الرامية إلى كفالة إدماج موضوع إدارة الإمدادات المائية والتوعية الصحية في تغطية الرعاية الصحية الأولية.

التغذية

٥٧ - استمرت الأحوال التغذوية بأجزاء من جنوب السودان في التدهور في عام ١٩٩٧، حيث تراوحت المعدلات المرتفعة وغير المقبولة لحالات سوء التغذية بين ١٦ في المائة في جوبا و ٥٠ في المائة في بحر الغزال. واضطلعت اليونيسيف، هي ووكالاتها المشاركة، بتوفير مدخلات تغذوية في صورة بسكويت غني بالبروتين (يونيمكس) وكبسولات فيتامين ألف بجنوب السودان وجنوب دار فور وجنوب كردفان. وكانت ثمة معالجة للاحتياجات التغذوية لدى ٤٠ ٠٠٠ من الأطفال والحوامل والمرضعات، الذين يعانون من سوء التغذية، في مخيمات المشردين بالخرطوم، وذلك من قبل وكالة السبتيين للتنمية والإغاثة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عمد القطاع الشمالي لليونيسيف إلى إنتاج ٨٢٢ طنا متريا من بسكويت "يونيمكس" وتوزيعها على ٣٠ ٠٠٠ مستفيد كل شهر في المناطق الحكومية بالجنوب والمنطقة الانتقالية.

حاء - تقديم المساعدة إلى اللاجئين

٥٨ - بحلول نهاية شهر حزيران/يونيه ١٩٩٧، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تبسط حمايتها على ما مجموعه ٨٤٧ ٣٨٦ لاجئا، وغالبيتهم كانت من اريتريا وإثيوبيا، كما كانت هناك أعداد ضئيلة من تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. ومن بين هؤلاء اللاجئين، كان يوجد ٨٧٤ ١٥٢ لاجئا يعيشون في ٢٦ مخيما بشرق السودان ويتلقون المساعدة فيما يتصل بالمياه والصحة والغذاء والتعليم. وما زال اللاجئين الاريتريون يشكلون أكبر مجموعة بالسودان، حيث يوجد منهم ٣٢٧ ١٣٢ فردا يتلقون المساعدة في المخيمات، ويوجد منهم أيضا ما يقدر بـ ٣٢١ ١٩٥ لاجئا يعيشون في مراكز حضرية. ومن بين ما يقدر بما يزيد عن ٤٤ ٠٠٠ اثيوبي يعيشون بالسودان، يتلقى ٨١٥ ١٤ المساعدة في مخيمات المفوضية. والاثيوبيون الباقون، وعددهم ٣٠ ٠٠٠، قد استقروا على نحو ذاتي في المناطق الحضرية الكبيرة، بما فيها الخرطوم وكسلا وغيدارف وبور سودان.

٥٩ - وتقدر المفوضية أنه يعيش بالسودان ما يقدر بـ ٤٠٠ ٤ لاجئ من تشاد، و ١٠٠ من الصومال، و ٦٠٠ ٩ من أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى. وباستثناء ما يقدر بـ ٤٠٠ ٤ من التشاديين الذين يعيشون في غربي دار فور، قامت غالبية اللاجئين بالاستيطان الذاتي بالمراكز الحضرية، ومن ثم فإنها لا تتلقى مساعدة من المفوضية أو وكالات المعونة الأخرى.

٦٠ - وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٦، كان ٦٤٧ ٥٦ لاجئا قد عادوا طواعية إلى وطنهم باثيوبيا تحت رعاية عملية المفوضية التي بدأت في عام ١٩٩٣. وعاد أيضا ٩٦١ ٦ اثيوبيا و ٧٥ اريتريا إلى أوطانهم أثناء الربع

الأول من عام ١٩٩٧. وما زال هناك تعثر في البرنامج الاريتري لإعادة إلى الوطن الذي بدأ على أساس تجريبي في عام ١٩٩٤ وتوقف في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وفي أيار/مايو ١٩٩٧، وبعد قيام حكومة السودان بإزالة العقوبات الرئيسية التي كانت تعترض سبيل استئناف العملية، عمدت حكومة اريتريا إلى طرد كافة الموظفين الدوليين من مكثبي المفوضية في اسمره وتسيني. وعلى الرغم من التدخلات ذات المستوى الرفيع التي قامت بها المفوضية لدى السلطات الاريترية، فإن العملية كانت ما زالت متوقفة عند انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير.

٦١ - وقد أدى تصاعد الحرب الأهلية في السودان وانتشار الاضطرابات بالبلدان المجاورة إلى تدفق اللاجئين والعائدين إلى جنوب السودان خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧. وخلال هذه الفترة، وصل إلى جوبا ما يقدر بـ ١٠٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية و ٧٥ أوغندي. وكما كان الحال في الماضي، تلقى اللاجئون والعائدون، بما فيهم من لجأوا وعادوا إلى جوبا، المساعدة تحت رعاية عملية شريان الحياة للسودان، وفي أيار/مايو ١٩٩٧، أوفد مقر المفوضية بعثة لاستعراض أحوال العائدين السودانيين. وأشار التقرير إلى أن ٥٠٠٠ لاجئ تقريبا قد عادوا، وغالبيتهم قد عادت إلى المناطق التي يحتلها جيش تحرير شعب السودان، وأوصي بانتداب موظفي المفوضية إلى القطاع الشمالي لعملية شريان الحياة للسودان، بجنوب السودان، لكفالة توفير حماية ملائمة للعائدين.

٦٢ - وأثناء الهجوم العسكري الذي شنته قوات المعارضة السودانية في منطقة تلال البحر الأحمر، تم احتلال مخيم غارورا الذي كان يضم ما يقرب من ٥٠٠ ١٢ لاجئ اريتري. وأكدت بعثة مشتركة بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة المعنية باللاجئين في حزيران/يونيه ١٩٩٧ أن اللاجئين الذين كانوا يعيشون في غارورا قد عادوا إلى اريتريا أو أنهم قد تشتتوا في الجبال المجاورة.

رابعاً - الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء

٦٣ - بالإضافة إلى الأنشطة الوارد وصفها أعلاه، قدمت دول أعضاء عديدة معلومات بشأن الإجراءات التي اتخذتها عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠/٥١ طاء.

٦٤ - وساهمت حكومة إيطاليا بمبلغ ١ بليون ليرة إيطالية من أجل اليونيسيف فيما يتعلق ببرنامج اجتماعي وصحي.

٦٥ - وخلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، قدمت حكومة أيرلندا ما مجموعه ٥٢٦ ٠٠٠ جنيه أيرلندي فيما يتعلق بالمساعدة الطارئة للسودان.

٦٦ - وخلال الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٧، قدمت حكومة السويد ٦٨ مليون كرونا سويدية فيما يتعلق بالمساعدة الطارئة للسودان، في مجالات تتضمن: الحماية والمساعدة الإنسانية؛

والمياه والمرافق الصحية ودعم النقل؛ ورعاية اللاجئين وإعالتهم وإعادة توطينهم؛ والتعليم. ومن هذا المبلغ، خصصت ٢٢ مليون كرونا سويدية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٧. وكان الشركاء المنفذون الرئيسيون: اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

٦٧ - وقدمت حكومة سويسرا ما مجموعه ٥٢٠ ٥٠٠ ٤ من الفرنكات السويسرية كمساعدة إنسانية للسودان في عام ١٩٩٦.

٦٨ - وأسهمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بما مجموعه ٢ ٦٨٦ ١١٥ جنيها استرليني في عام ١٩٩٧ للأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية فيما يتعلق بالمعونة الغذائية والمساعدة الإنسانية غير الغذائية والمساعدة في مجال إعادة التأهيل ومساعدة اللاجئين السودانيين في أوغندا وغيرها من البلدان.

خامسا - ملاحظات ختامية

٦٩ - سلطت التقارير السابقة الضوء على الإنجازات والنتائج الهامة لعملية شريان الحياة للسودان بوصفها وسيلة فعالة من وسائل السياسة الإنسانية في أوقات الحرب الأهلية. وكان ثمة تأكيد جديد واضح، في أواخر عام ١٩٩٦، لاستمرارية أهمية هذه العملية فيما يتصل بالمتأثرين بالحرب وبالمشردين في السودان، وذلك من جانب كل من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وفريق الخبراء المستقل الذي قام، من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إلى آب/أغسطس ١٩٩٦، بأول استعراض مستقل لعملية شريان الحياة للسودان في تاريخها الممتد سبع سنوات في ذلك الوقت.

٧٠ - وعلى الرغم من التعاون الإيجابي على مستويات كثيرة مع كل من حكومة السودان وحركات التمرد، فإن أنشطة العملية قد انكمشت من جراء بعض سياسات وأساليب الإعاقة التي تستهدف وقف تدفق المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين ذوي الحاجة. وفي هذا السياق، كانت ثمة أهمية كبيرة لأعمال منسقي العملية بالخرطوم ونيروبي، فضلا عن المبعوث الخاص المعني بالشؤون الإنسانية، فيما يتصل بالمحافظة على إطار للتعاون بشأن القضايا الإنسانية فيما بين كافة الشركاء الوطنيين والدوليين في العملية. وهذا الإطار من التعاون قد تطور عبر السنوات ووصل إلى نقطة ينبغي فيها أن يستمر الطابع الثلاثي للمعايير المتصلة بالعمل الإنساني في السودان، وذلك إذا ما كان هناك اتجاه نحو القيام بشكل عادل وفعال بمساعدة السكان المدنيين المتأثرين بالحرب من خلال العمل الإنساني الدولي، كما هو وارد في اتفاقات العملية لشهري آذار/مارس وأيار/مايو من عام ١٩٩٤. ومع هذا، فإنه يجب أن توضع في إطار هذه المعايير تلك الأساليب المحددة المتعلقة بمشاركة الأطراف.

٧١ - وعدم القيام باستمرار بالاعتراف بأن وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة تضطلع بولاية إنسانية تتسم بالحيادة والتجرد إلى أبعد حد يشكل تهديدا لمواصلة العملية على نحو ناجح. وفي الوقت الذي أيدت

فيه الأطراف على نحو دائم مبدأ العمل الإنساني من جانب الأمم المتحدة، فإن أثر التقييدات التي فرضت على أنشطة العملية كان جذريا في بعض الأحيان إلى حد يثير التشكك في سلامة العملية. وكما هو وارد في هذا التقرير والتقارير السابقة، تتعلق هذه التقييدات أساسا بوصول العملية للسكان المعوزين، سواء في صورة رحلات جوية غوثية من القاعدة في لوكيشوكيو إلى جنوب السودان، أم الاضطلاع بعمل إنساني لصالح ما يزيد على مليونين من المشردين داخليا الذين يعيشون في منطقة الخرطوم الكبرى وفيما حولها، أم السماح بتقييم لأحوال السكان المدنيين في جبال نوبا أو في المناطق الجديدة المعوزة التي ترتبت على استئناف الأعمال الحربية. وينبغي لفت انتباه الجمعية العامة مرة أخرى إلى هذه القضايا.

— — — — —